قوات الاحتلال حملات تمشيط واعتقال واسعة ومتكررة داخل التجمعات السكنية الفلسطينية، ادت الى زجّ العشرات في المعتقلات يومياً، في مناسبات عدة. وقد جاءت الحالة الاولى في ١٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين اعتقل العدو ما مجموعه ٦٠ فلسطينياً في انحاء مختلفة. وحدث أمر مماثل في اليوم التالي لدى اعتقال العشرات، ثم ٢٠ في ٢٠ الشهر، و٣٤ في ٢٤ منه، علاوة على عشرات اضافيين تمّ جمعهم، بعملية ليلية، في قرية حبلة في ٢٧ الشهر، و٣٢ في اليوم التالي، منهم ستة صحافيين و١١ نقابياً. ولم يؤثر كثيراً قرار سلطات الاحتلال الافراج عن ٦٠ معتقلاً ادارياً من سجن انصار ـ ٣ في ٢٢ الشهر، اذ توالت عملية الحجز بعد ذلك. وشهدت الايام ما قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر)، تصعيداً ملموساً، مثلاً في الثامن من الشهر حين اعتقل ٤٥ فلسطينياً، منهم ١٥ في الطيبة، في الارض المحتلة العام ١٩٤٨. وبلغ عدد المعتقلين ١٥٠ في ١١ الشهر وحده، في قطاع غزة، لحقهم ٨٠ آخرون تمّ جمعهم من قرى قضاء رام الله في الليلة التالية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٠/١١/١٩٨٨؛ **والسفير**، ١٣/١١/١٩٨٨). وبلغت الحملة ذروتها يوم اعلان الدولة الفلسطينية، في ١٥ الشهر؛ اذ اعتقلت قوات الاحتلال ٥٠٠ فلسطيني في جبل الطور، في القدس (**فلسطين الثورة**، ٢٧/١١/١٩٨٨).

هذا، وجاءت عمليات الاعتقال ضمن حملة الدهم التي شنتها القوات الاسرائيلية خلال الاسبوع الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)؛ اذ دخلت تلك القوات ما مجموعه ٧٠ قرية فلسطينية في السابع من الشهر، فيما عزلت مناطق عدة من الضفة الغربية عن بعضها الآخر (**السفير**، ٨/١١/١٩٨٨). وقد فرض العدو، في الوقت عينه، حظراً للتجول على قطاع غزة بأكمله لمدة اربعة أيام. وتوالت الحملة، خلال اليوم التالي، بدهم ٤٠ قرية أخرى في الضفة الغربية. ورافق هذه العمليات زيادة حجم قوات الجيش والشرطة وحرس الحدود في جميع المناطق، وقد أكدت المصادر الصحفية اعتقال المئات في ١٢ و١٣ الشهر، واحضار العشرات من رجال الشرطة ومئات الجنود الاضافيين الى القدس، مجهزين بالمعدات اللازمة لاقامة المخيمات المؤقتة (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢ ـ ١٣/١١/١٩٨٨). وبلغ عدد الاسرائيليين المولجين بحراسة القدس الشرقية وحدها، ١١٠٠ رجل (**السفير**، ١٣/١١/١٩٨٨).

يتضح ممّا سبق ان سلطات الاحتلال اخذت تشدّد، وتوسّع، من اجراءاتها المعهودة لقمع الانتفاضة الفلسطينية، بهدف تحويلها الى استراتيجية شاملة وفاعلة. غير ان القيادة الاسرائيلية اوضحت ان ذلك لم يعد يكفي، وان المطلوب هو تشديد القمع أكثر. وابتدأ مسلسل التصريحات بتأكيد رئيس الوزراء، اسحق شامير، بأن أي استخدام فلسطيني للاسلحة النارية يعني انه «لن يبقى احياء ولا لاجئون» بينهم (**فلسطين الثورة**، ٢٣/١٠/١٩٨٨). وأضاف شامير الى ذلك، في اطار الوعيد بمنع قيام دولة فلسطينية، ان حكومته تخطط لاجراءات فعّالة لانهاء الانتفاضة، فيما توقع رئيس الاركان، دان شومرون، في حديث آخر، تشديد القمع (**السفير**، ٥ و١٠/١١/١٩٨٨). وعلى الرغم من عدم قيام أي من الرجلين بتوضيح التفاصيل، فان احد الخيارات هو ذلك الذي اقترحه وزير الدفاع السابق، اريئيل شارون. فقد طرح شارون، في سياق محاولته استعادة منصبه القديم، ان يتم تنفيذ خطة تستند الى ثلاث ركائز: القوة، والقمع السياسي، وتوسيع الملكية الاسرائيلية لاراضي الضفة الغربية. وشرح ان خطته مستمدة من خبرته السابقة في قمع حركة المقاومة في قطاع غزة، في العامين ١٩٧٠ و١٩٧١، فاقترح ان يتم الاعتماد على وحدات شرطة، وعسكرية، خاصة، مدربة على فصل «السكان المتورطين بالارهاب عن باقي السكان الذين يرغبون في حياة اعتيادية»، وذلك بدلاً من استخدام جنود الاحتياط. وطالب باطلاق حرية عمل القوات الاسرائيلية وعدم معاقبة الجنود على تجاوزاتهم (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨/١١/١٩٨٨). كما أكد أهمية غلق الصحف والهيئات العربية، بموازاة ضمّ المرتفعات الهامة المسيطرة على وادي الاردن الى اسرائيل، وانشاء ٣٠ مستوطنة جديدة لحماية التلال والمفترقات.

تكمن اهمية الاجراءات الاضافية التي